اقتصاد السوق في مصر في العصر الفاطمي

(358-567هـ/968-1171م)

أ.م.د. ايناس عماد عبد المنعم
الجامعة المستنصرية/كلية الآداب

الكلمات المفتاحية: اقتصاد. مصر. العصر الفاطمي

الملخص

ارتبط ظهور مفهوم السّوق مع تطور النشاطات الاقتصادية وعمليّات التجارة الناتجة عن تقسيم الأعمال، فاعتمد الإنسان على الإنتاج من أجل إشباع حاجاته ضمن وحدة العائلة والمُجتَمع المصغّر، ومع مرور الوقت ازدادت القدرات البشريّة الإنتاجيّة، مما أدى إلى ظهور فائض في الاقتصاد ساهم في اكتشاف مفهوم المُقايضة (المُبادلة) بين السلع قبل استخدام المال في المراحل المُتقدّمة.

تعود اهمية السوق في مصر في العصر الفاطمي من اجل بيان الاثر الاقتصادي له في ازهار البلاد ورخاءها اقتصادياً. اذ غدت قوافل التجار تروح وتجيء حاملة منتجات الشرق والغرب وأقيمت الأسواق العامرة بمختلف السلع وانشأت القياسر والفنادق والخانات والوكالات التجارية وغيرها من المؤسسات الاقتصادية. وشكلت الأسواق المرأة الصادقة لواقع اقتصاد السوق، باعتبار أن الأسواق بما تحويها من كثافة بشرية، هي المؤشر الذي يظهر مدى ما تتمتع به البلاد من الرخاء والكساد، الأمن والانضباط أو الفوضى والاضطراب، بل أن الأسواق تظهر مدى تجاوب العامة مع السلطة الحاكمة سلباً أو إيجاباً، وكل هذا يعطي مؤشراً عن قوة الدولة وسيطرتها أو ضعفها وتخاذلها.

الاوضاع الاقتصادية في مصر بالعصر الفاطمي

لم تنفذ دولة الى صميم الشعب وتتغلغل بين طبقاته مثل ما فعلت الدولة الفاطمية في مصر ولم يكن ذلك غريبا فهي دولة شيعية قبل كل شيء ولم يكن للمصريين سابق عهد بالتشيع فكان حتما على الفاطميين أن يروجوا لمذهبهم بكل الأساليب ويزينوا للناس الأخذ به والانضواء تحت لوائه فأضفوا على الحياة بهجة ونعمت بالاستقرار الشامل والسلام المقيم اللذين حفلت البلاد في ظلالهما بالرخاء والثراء وبحبوحة العيش ولا يغيب عن البال ما كانت تحدثه احتفالات الفاطميين من انتعاش في الحركة الاقتصادية في البلاد عموما وفي القاهرة بصفة خاصة هذا فضلا عما تضفيه عليها من ألوان البهجة والسرور، بالرغم من انشاء القاهرة فقد ظلت الفسطاط تشغل المركز الأول في الزراعة الصناعة والتجارة بها دور الصناعة العديدة والمتاجر الغنية المتنوعة وقد حفلت بالمنتجات المحلية والسلع الشرقية والغربية ولحظ ناصر خسرو أن التجار في مصر كانوا يبيعون بأثمان محدودة واذا ثبت على احدهم الغش فانه يركب جملا ويوضع في يده جرس يدقه ويطاف به في البلد ويرغم على أن يصيح بأعلى صوته (قد كذبت وها أنذا أعاقب وكل يقول الكذاب فجزاؤه العقاب).

اهتم الفاطميون لدعم اقتصاد السوق من خلال تهيئة متطلباته الاقتصادية فكانت الزراعة المنتوج الاول في اقتصادهم واولها اهمية كبيرة[1]، على اعتبار أنها من أهم مصادر الثروة في مصر. وكانت زراعة القمح تشغل الجزء الأكبر من الأراضي المصرية الخصبة . وعلى الأخص أنحاء الدلتا والوجه القبلي، لأنه الغذاء الرئيس لأهل البلاد. أما الذرة، فلم تكن معروفة في مصر في ذلك العصر[2].

وكان الكتان يزرع في الأراضي المنخفضة التي تظل مغمورة بالمياه مدة طويلة، لذلك انتشرت زراعته في الدلتا والفيوم. وأما قصب السكر، فقد توسع المصريون في زراعته في العصر الفاطمي. وليس أدل على ذلك من قول ناصر خسرو[3] "وتنتج مصر عسلاً وسكراً".

وكانت مصر تشتهر أيضاً بإنتاج أنواع مختلفة من الفواكه ومن أهمّها: الكروم، وتزرع في نواحي مريوط والجيزة والفيوم وقليوب وبعض الوجهين القبلي والبحري؛ وكذلك كان شجر النخيل مغروساً في مختلف أنحاء القطر. وقد ذكر الأدفوي[4] أنه كان يغرس بالصعيد أشجار النخيل على شاطئ النيل من الجانبين الشرقي والغربي. كما قال إن محصول إسنا من التمر بلغ في إحدى السنوات أربعين ألف إردبّ، وكانت أسوان أكثر نخيلاً من غيرها من

جهات الصعيد. وقد بلغ مجموع محصولها من التمر في سنة واحدة ستة وثلاثين[5] ألف إردبّ.

اهتمت الدولة الفاطمية بغرس أشجار الغابات حتى تسنى لها الحصول على الأخشاب اللازمة لبناء أسطولها الحربي ومراكبها التجارية. ومن أشهر مناطق الغابات في العصر الفاطمي[6]: البهنسا والأشمونين وأسيوط وأخميم وقوص، وبلغ من عناية الفاطميين بالزراعة أن أنشأوا إدارة خاصة تشرف على أمورها؛ كما أقاموا مشروعات عظيمة لتنظيم ري الأراضي نخص بالذكر منها الخليج الذي أشرف على حفره أبو المنجا متولي ديوان جهات الدلتا الشرقية في عهد وزارة الأفضل بن بدر الجمالي. وكان هذا الخليج يخرج من النيل لري الأراضي الواقعة في شرق فرع دمياط[7].

وعلى الرغم من اهتمام الفاطميين بالري والزراعة، فإنه لم يخل عهدهم من أحداث أثرت في الإنتاج الزراعي. فكثيراً ما نقص فيضان[8] النيل عن المستوى العادي اللازم لري الأراضي كما حدث عام457هـ في عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي، إذ حل بالبلاد المصرية الشدة العظمى التي استمرت سبع سنوات. وكان من مظاهر إهمال الزراعة وارتفاع أسعار الحبوب والمواد الغذائية وانتشار الوباء، وقد اثر بشكل كبير في اقتصاد السوق، وقد اقترنت هذه الشدة بقيام الفتن والحروب الأهلية. فلما تولى بدر الجمالي الوزارة عام 466هـ، قضى على المفسدين ووجه اهتمامه إلى إصلاح حال البلاد، فسادت الطمأنينة وعنيت الدولة الفاطمية بالترع والجسور، فزاد خراج مصر في أيامه إلى أكثر من ثلاثة ملايين دينار[9]، فكان اثره واضحا في اقتصاد الدولة ورخصت الاسعار وارتفعت القوة الشرائية للمواد الغذائية.

اما في الصناعة فقد استعملت أساليب جديدة في العصر الفاطمي. وكان مما ساعد على تقدمها استقرار الأمور في البلاد، فضلاً عن حياة الترف والبذخ التي سادت المجتمع في بعض المدن المصرية، وبخاصة القاهرة والفسطاط. وكان لهذه الحياة تأثير كبير في الإنتاج الصناعي، فأصبح عمل المصانع ليس مقصوراً على إمداد الجيش والأسطول الفاطمي بالسلاح والعتاد الحربي والملابس لطوائف الجند، بل تنوع لسد حاجة الخلفاء والوزراء ورجال الدولة وغيرهم.

وكان من الصناعات التي ازدهرت في هذا العصر وتنوعت أصنافها: صناعة النسيج، إذ بلغت من الرقي في مصر بحيث أصبح من اليسير صنع بعض الأقمشة الصوفية؛ فامتازت

بلدة القيس بعمل المنسوجات الصوفية الرفيعة[10]. وكانت بعض منسوجات الصعيد الصوفية تصدر إلى بلاد الفرس، حيث عرفت باسم المصري[11].

وكانت القاهرة، في عهد الفاطميين، مركزاً هاماً لصناعة المنسوجات الحريرية[12]. وقد أنشأ المعز لدين الله فيها دار الكسوة حيث كانت تفصل الثياب لموظفي الدولة عى اختلاف درجاتهم. وكان يصنع بهذه الدار أيضاً كسوة الكعبة، والخلع[13] التي يمنحها الخلفاء للوزراء والأمراء والأشراف وكبار رجال الدولة في عيد الفطر حتى سمي هذا العيد بـ"عيد الحلل"[14]. كذلك عمل الفاطميون على النهوض بصناعة النسيج، فأنشأوا عدة مصانع لإنتاج الأنواع الفاخرة. وكانت دار الديباج[15]؛ كما أن خزانة البنود التي بناها الخليفة الظاهر الفاطمي كان بها ثلاثة آلاف صانع لصنع أفخر أنواع الثياب[16].

وكان لصناعة المنسوجات الكتانية[17] شأن كبير في مصر في العصر الفاطمي. ويرجع السبب في ذلك إلى وفرة الكتان في منطقة دمياط وشرق الدلتا. كذلك تقدمت صناعة الزجاج[18] والخزف في العصر الفاطمي. وكانت الفسطاط من أكبر مراكز صناعة الزجاج. ومن البلاد التي اشتهرت بهذه الصناعة أيضاً الفيوم والأشمونين والإسكندرية[19]. أما الخزف، فقد كان المصريون يصنعون أنواعاً مختلفة منه، وبلغ من انتشار استعماله في مصر أن البقالين وغيرهم من التجار كانوا يضعون ما يبيعونه في أوان من الخزف بدلاً من الورق[20].

نستنتج مما تقدم ان لهذه الصناعات اثرها الاقتصادي في تنشيط اقتصاد السوق وزيادة القوة الشرائية وزيادة حركة النشاط التجاري سواء في الفسطاط والقاهرة، اذ يقيم الأعيان وأصحاب الإقطاعات ويكثر توافد الناس. وكانت الفسطاط من أهم مراكز مصر التجارية لموقعها على النيل وتوسطها بين الوجهين القبلي والبحري، واتصالها بكافة البلاد المصرية عن طريق النيل. وفضلاً عن ذلك، فإنه كان يخرج منها طرق برية تسير فيها القوافل متجهة نحو الحجاز وبلاد الشام والمغرب[21].

ولم يؤثر إنشاء القاهرة على مركز الفسطاط التجاري، لأن المدينة الجديدة ظلت أشبه بمعسكر يقيم فيه الجنود والموظفون؛ كما أن موقعها من النيل كان دون موقع الفسطاط، مما جعل الأسعار في الفسطاط أقل منها في حاضرة الخلافة الفاطمية[22].

وكانت الفسطاط تتمتع برخاء عظيم في العصر الفاطمي، فكثرت بها المتاجر والأسواق، كما كان يأتي إليها كثير من المراكب. وقد اشار ناصر خسرو[23] في وصفه لها:"إنه كانت بها الأسواق التي تباع فيها جميع أنواع السلع كسوق القناديل الزاخر بالتحف النادرة، وبها أيضاً كثير من الحانات".

ومن مراكز التجارة الداخلية مدينة دمياط التي تميزت عن غيرها من المدن بازدهار التجارة والصناعة فيها. وأصبحت الميناء المصري الوحيد في الجزء الشرقي من البحر المتوسط؛ كذلك كانت مدينة قوص من مراكز التجارة الداخلية، فقامت بها الأسواق الكبيرة لوقوعها عند نهاية طريق القوافل بين البحر الأحمر والنيل. وكان لأسوان أيضاً شأن كبير في التجارة الداخلية بسبب ورود تجارة النوبة والسودان إليه[24].

أما التجارة الخارجية فقد اتسع نطاقها[25] مع البلاد الآسيوية والأوربية. فكانت مصر تستورد الكثير من غلات الهند والصين؛ كما أن حاجتها إلى المواد الخام، كالخشب والحديد، حملتها على استيرادها من بعض الدول الأوربية. وصارت الإسكندرية من المراكز الرئيسة للتجارة، فتنتقل منها البضائع الآسيوية إلى أوربا وترد إليها السفن الأوربية محملة بالسلع اللازمة للصناعة المصرية. ولم تكتف مصر بأن تكون طريقاً لمرور الغلات الآسيوية، بل كان لديها ما تصدره إلى البلاد الأوربية كالنطرون والشب والمنسوجات على اختلاف أنواعها[26].

وقد قامت بين مصر والمدن الإيطالية، وبخاصة جنوه والبندقية، علاقات تجارية. فأخذت سفن البندقية تنقل الخشب والحديد إلى الموانئ المصرية؛ كما أقدم تجار جنوه على التعامل مع الفاطميين في النصف الأخير من القرن الحادي عشر، وصارت سفنهم تبحر إلى الموانئ المصرية. وقد استجاب بعض الخلفاء في أواخر العصر الفاطمي لرغبة هؤلاء التجار في الحصول على أمان لهم ولسفنهم تشجيعاً لهم على الاتجار مع بلادهم[27].

وعلى الرغم من المنازعات السياسية بين مصر والدولة البيزنطية، فإن العلاقات التجارية بينهما لم تنقطع. فكان البيزنطيون يستوردون المنسوجات المصرية من مصانع تنيس ودمياط[28]. كما أن مصر كانت تستورد بعض منتجات الدولة البيزنطية وبخاصة الغلال. وقد ذكر الرحالة ناصر خسرو أن كثيراً من السلع التي رآها وأعجب بها في أسواق مدينة مصر كانت من واردات بلاد الروم.

أذنت الدولة الفاطمية في مصر للتجار الإيطاليين[29] وغيرهم من الأوربيين بإنشاء الفنادق الخاصة بهم، وكان لكل جالية أجنبية بالإسكندرية فندق. كذلك أقيمت في مصر في ذلك العصر الوكالات، وهي كالفنادق[30] وينزل بها التجار القادمون من بلاد الشرق الإسلامية.

وكان هناك بجانب المنشآت التي أعدت للتجارة أبنية أخرى أطلق عليها اسم القياسر[31]. وكانت القيسارية عبارة عن مجموعة من المباني العامة، وبها حوانيت ومصانع ومخازن ومساكن. وكان في بعض القياسر مساجد لتجار المسلمين، وعلوها رباع يقيم فيها الصناع والتجار بأجر[32] وقد أنشئ بمصر في العصر الفاطمي عدد قليل من هذه القياسر[33].

شكلت اسواق مصر بصورة خاصة عاملاً مهماً على إزدهار وتنشيط الحركة التجارية في مختلف الدول على مر العصور، وقد إنتشرت في أنحاء مصر جميعها في المدن والقرى، لا سيما في العصر الفاطمي، بسبب إزدهار الجانب الإقتصادي فيها متمثلاً بالزراعة والصناعة، وقد اشاد المؤرخين[34] بهذا الاقتصاد وخاصة عندما كانوا يتجولون في اسواق مصر ويشاهدون انواع الصناعات والحرف. فضلا عن انواع الثياب والملابس الموشاة[35]، فقد اشار المقريزي[36] الى اسواق مصر بقولهً: "وكان بمدينة القاهرة ومصر – الفسطاط وظواهرها من الأسواق شيً كثير جداً ، وقد باد أكثرها وكفاك دليلاً على كثرة عددها، ان الذي خرب من الأسواق فيما بين أراضي اللواق[37] الى باب البحر[38] بالمقص[39]، أثنان وخمسون سوقاً أدركناها عامرة فيها ما يبلغ حوانيته نحو الستين حانوتا، وهذه الخطة من جملة ظاهر القاهرة الغربي، فكيف ببقية الجهات الثلاث مع القاهرة ومصر-الفسطاط".

ويشيد الفاسي[40] ببعض الاسواق بقوله: "ويضم حي بين القصرين[41] دكاكين يباع فيها اللحم الناضج، وهي نحو ستين دكاناً كلها مجهزة بأواني من قصدير[42] وتباع في اخرى مياه، مصنوعة من جميع انواع الأزهار ومذاقها رفيع جداً، لذلك يشرب منها جميع النبلاء، ويحفظها الباعة في قوارير جميلة جداً من الزجاج والقصدير، مصنوعة بشكل فني، وتأتي بعدها دكاكين اخرى، تباع فيها حلويات معروضة بطريقة حسنة، ومختلفة عن ما يباع في اوروبا، وهي نوعان نوع بالعسل وآخر بالسكر، ثم يأتي الفكاهيون الذين يبيعون الفواكه... وبين هذه الدكاكين دكاكين اخرى مبعثرة تباع فيها الفطائر، والبيض المقلي والجبن .. وقرب هذه الدكاكين حي يسكنه الصناع الذين يزاولون مختلف المهن الشريفة " .

ومن خلال هذه النصوص يمكننا أن نستنتج التطور الحاصل في اسواق الدولة الفاطمية وازدهارها، إذ يُعد تنوع الأسواق كماً ونوعاً نجاحاً واضحاً لسياسة الدولة، ويؤكد الانتعاش الاقتصادي لها والذي ينعكس على واقع المجتمع سياسياً واجتماعيا وعسكرياً.

اولاً: النقد

يعد النقد من النظم الاقتصادية القديمة، في تأريخ الحضارة الإنسانية، وقد سبقها من حيث القدم نظام المقايضة[43] الذي عُرف قبل النقد لكن الأخير كان يُمثل شيئاً أساسياً في حياة المجتمعات، ويُتخذ تعبيراً عن ثمن المبيعات وقيم الأعمال، وقد عاصرت النقود الانسان منذ آلاف السنين مؤثرةً في نمط حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية[44] وقد ظل الانسان يتعامل بهذه الطريقة والتي منها الدينار والدرهم، وفي مصر كان الدينار نوعين، نوع يُضرب في الداخل وأخر يُجلب من الخارج لاسيما من بلاد الروم، وكان النوع الأول يوزن بالمثاقيل[45] أما الثاني فكان يعادل تسعة عشر ونصف ديناراً مصرياً[46].

ولم يكن سعر صرف الدينار الفاطمي ثابتاً إيام الفاطميين،إذ إنه كان يرتفع تارةً ويهبط اخرى وهذا ما بينه القلقشندي[47]:" ان صرف الدينار بالديار المصرية لا يثبت على حاله بل يعلو تارة ويهبط تارة أخرى حسب ما تقتضيه الحال". يبدو أن هذا الإختلال في سعر الصرف يعود سببه الى الوضع السياسي والامني في البلاد، فكلما كثرت الحروب والثورات كلما أنخفض سعر الصرف.

أما الدرهم فهو أيضاً على نوعين ،الدرهم النقرة[48] والنوع الأخر هو أقل قيمة من النقرة يعرف بـ"الدرهم الأسود[49]" يساوي ثلث درهم النقرة ،أي أن درهم النقرة يعادل ثلاثة دراهم سوداء[50].

ومما هو معلوم فإن لوزن العملة أهمية كبيرة لكونه يُعّد مؤشراً على مدى غنى الدولة ورفاهيتها ومدى عنايتها بعملتها حتى تكسب ثقة الناس، ومن ناحية أخرى فإن اضطراب وزن النقد، يُعد دليلاً على تدهور اقتصاد الدولة، وقد يحصل هذا الأمر بسبب سياسة السلطة، مثال ذلك قيام الخليفة بانقاص وزن العملة للتقليل من

نفقات الدولة الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى خفض رواتب الموظفين وزيادة مقدار الضرائب[51].

وعلى أي حال فإن هذه الأنواع من الدراهم والدنانير، ظلت وسيلة التعامل التجاري في مصر حتى سنة 358هـ/968م إذ سيطر الفاطميون عليها بقيادة جوهر الصقلي، وبعد استقراره هناك حاول أخذ كُل النقود التي كانت منتشرة في أسواق مصر قبل دخوله إليها، على الرغم من سياسته هذه فإن الدينار العباسي المعروف بالدينار الراضي ظل وسيلة الدفع الأولى في الأسواق، لكونه أكثر وزناً واشد نقاءً من الدينار المعزي، وقد حاول المُعز لدين الله (341-365هـ/953-975م) جاهداً حمل الناس على التعامل بدينار وأتبع في سبيل ذلك الغرض وسيلة الإكثار من ضرب النقود الفاطمية وغمر الأسواق بها[52] ذكر المقريزي ضمن احداث عام 359هـ[53]: "وفيها منع جوهر من الدينار الأبيض وكان بعشرة دراهم، فأمر إن يكون الراضي بخمسة عشر درهماً والمُعزي بخمسة وعشرين درهماً ونصف، فلم يفعل الناس ذلك فرد الأبيض الى ستة دراهم فتلف وأفتقر خلق".

وقد انعكست آثار تلك السياسة الاقتصادية على الناس، فأضطر العامة الذين بحوزتهم الدينار الراضي إلى بيعه بأقل من قيمته، ودخل الدولة بهذه المضاربة مشترية ذلك الدينار بالسعر الذي حددته فحققت بهذه العملية ارباحاً كبيرة[54].

يمكن أن نستنتج من خلال ما تقدم أن الدولة الفاطمية بعد أن طبعت دينارها الجديد، حاولت الحط من القيمة النقدية لدينار الراضي، لذلك فرضت أجراءات كانت كفيلةً لأنقاص قيمتهِ النقدية مما أثر سلباً على المعاملات التجارية الجارية في الأسواق، كما أضر بأصحاب تلك النقود إلى بيع تلك الدنانير بالسعر المحدد من قبل الدولة التي استفادت من هذه العملية، وفي المقابل تضرر من نتائجها العاملون بالأسواق الذين خسروا كثيراً من أموالهم .

ومن آثار النقد الواضحة على أسعار السلع والبضائع، في أسواق القاهرة الفاطمية ما حدث في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله(386-411هـ/996-1020م)، بعد أن أصبحت الدراهم عملة متداولة في الاسواق أختلف الناس في سعر صرفها، وأصبحت تُقدر كل

أربعة وثلاثين درهماً بدينار وأشار المقريزي[55] إلى ذلك بالقول:"وفي أيام الحاكم بأمر الله.. تزايد أمر الدراهم.. فبلغت أربعة وثلاثين درهماً بدينار ونزل السعر واضطربت أمور الناس".

ولمعالجة ذلك تدخل الخليفة الحاكم بإصداره مرسوماً عام 397هـ نص على منع التعامل، بالدراهم وهذا ما اشار اليه المناوي[56] بقوله:" رفعت تلك الدراهم وأُنزل من القصر عشرون صندوقاً فيها دراهم جدد فرقت للعيار للصيارف وقرئ سجلاً بمنع التعامل بالدراهم الأولى، وأُنظر من في يده شيءٌ منها ثلاثة أيام، وأن يورد جميع ما تحصل منها إلى دار الضرب .. وبلغت أربعة دراهم بدرهمٍ جديد وتقرر أمر الدراهم الجُدد على ثمانية عشر درهماً بدينار"[57]. وذكر ابن أيبك سعر صرف الدينار بقوله :"صُرف كل دينار بثمانية عشر درهماً"

وهناك رواية أخرى توضح لنا هذا الاضطراب وتدخل الحاكم لمعالجته اذ ذكر المقريزي[58]: "وتعنت الناس من الدراهم المعاملة وكان صرف الدينار بستةٍ وعشرين درهماً منها فتزايد سعر الدينار الى أن كان في سنة سبعٍ وتسعين وثلاثمائة كل أربعة وثلاثين درهماً بدينار وارتفع السعر، وزاد اضطراب الناس، وكثر عنتهم في الصرف، وتوقفت الأحوال من أجل ذلك.. وكان يُدفع في الدرهم الواحد من الدراهم الجُدد أربعة دراهم ".

تدل هذه الإجراءات التي أتخذها الخليفة الحاكم على حزمه وحرصه الشديد، على معالجة شؤون النقد وحمايته من التلاعب والتزييف وذلك يعود لإدراكه خطورة تعرض النقود للغش والتزييف وما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار ينتج عنها ارتفاع أسعار السلع في الأسواق، وبالتالي غلاء المعيشة[59].

وسكت عملة أخرى في عهد الخليفة الآمر بأحكام الله(495-524هـ/1101-1129م) كان لها أثرها على أسواق القاهرة لكونها أمتازت بالنقاء الأمر الذي أنعكس إيجاباً على إستقرار الأسعار في الأسواق، فكان هذا النقاء الذي أمتازت به العملة الفاطمية أحد السمات البارزة لإقتصاد السوق في مصر مما ولد حالة الرخاء الذي عرفتهُ مصر أيام الفاطميين[60].

وقد استمرت سيطرة الدولة على النقد في السنوات اللاحقة، فكانت مقادير"أوزان"العملة الفاطمية يتم تقديرها على وفق رأي الخليفة، وتشمل بالضرورة عيار الدرهم والدينار الرسمي، وكانت العملة توزن ولا تعد، ثم أن قيمة الدينار إلى الدرهم كانت تتراوح فيما بين "خمسة عشر ونصف درهماً وستة وثلاثون درهماً" وبسبب كثرة التعامل بالعملة وتآكلها أو الغش فيها، فإن قيمتها تتذبذب ويترتب على ذلك تزايد أسعار المبيعات، لذا كانت السلطة الفاطمية تتدخل لمعالجة هذا الوضع فتخفض أسعار السلع داخل الأسواق، وتمنع التعامل بالعملة الرديئة[61]، أثر الزيف في النقد على العملة السليمة المضروبة، من الذهب والفضة بنسب معينة، إذ ينتج عن أختفاء العملة السليمة قلة الأقوات وتعذر وجود المطلوب داخل السوق لذلك فإن العامل النقدي يُعد من الأسباب المهمة التي تؤدي إلى الأزمات الاقتصادية، فلا يخفى على أحدٍ أثر النقد على اقتصاد الدولة، لكن رواج العملة النحاسية وطغيانها على العملتين الذهبية والفضية، وكثرة سكها ساعد وبشكل كبير في ارتفاع أسعار السلع والبضائع داخل هذهِ الأسواق، وهذا الأمر ترك آثاراً سيئة على اقتصاد السوق[62]. يبدو أن الدولة عمدت على سك العملة النحاسية ليتسنى لها سحب الذهب إلى خزائن الدولة.

ثانياً: تضارب الاسعار

شهدت اسواق مصر في العصر الفاطمي اضطرابا اقتصاديا بين الحين والاخر فبعد ان عملت الدولة على اصدار عملة جديدة عمل التجار باستغلال الموقف وتقديم مصلحتهم الخاصة المتمثلة بالحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح وينتج عن ذلك الاحتكار[63] في المواد الغذائية إذ يتلاعب هؤلاء التجار بالعملة ويُخزنون الغلال ويرفعون من أسعارها تبعاً لقوانين العرض والطلب في صورة مبالغ يعجز العامة فيها عن شراء السلع مما يترك ذلك الأمر تأثيراً سلبياً عليهم، لكونهم يضطرون للخضوع لتلك الأسعار فإذا ما قلت الغلال صاحبها ارتفاع أسعار الخبز وبقية المواد الغذائية[64].

من المعالجات التي اتخذتها الدولة الفاطمية للحد من ظاهرة الاحتكار حين تدخلت مراراً لمعالجة الوضع الاقتصادي المضطرب وقد اشار المقريزي[65] الى ذلك

بقوله:"ودخل القائد جوهر بعساكر الإمام المعز لدين الله .. وكان مما نظر فيه أمر الأسعار فضرب جماعة من الطحانين وطيف بهم وجمع سماسرة [66] الغلات بمكان واحد، وتقدم بأن لاتباع الغلات إلا هناك فقط ولم يجعل لمكان البيع غير طريقٍ واحد".

ومن الاجراءات التي اتخذتها الدولة الفاطمية للحد من ظاهرة الاحتكار وخفض الاسعار ففي عام 415هـ اشار المسبحي:" ضرب ابن دواس جماعة من الخبازين وشهرهم بسبب ترافعهم في السعر، وضيّق على الطحانين وألزمهم الوظيفة التي تكون للخبازين، وختم على مخازنهم، وفلست طواحينهم"[67].

ساهمت هذه الإجراءات بشكل كبير في السيطرة على عجلة اقتصاد السوق والتحكم به، إذ إن الدولة حينما تعمل على وضع القوانين وتحديد العملة وقيمتها ووزنها، فإنها تسهم بشكل كبير في الحد من إرتفاع الأسعار فضلاً عن تنظيم السوق وتوفير أنواع البضائع، وبالنتيجة تكون قادرة على إدارة شؤونها، مما يولد نوعاً من الاستقرار الإقتصادي، الذي ينعكس بشكل أو بآخر على واقع المجتمع واستقرار الدولة.

على الرغم من حرص الفاطميين الشديد على محاربة الاحتكار، لاسيما في السنوات التي شهدت قوتهم فإن بعض وزرائهم في السنوات العشر الأخيرة من عمر هذه الدولة كانوا قد مارسوا بأنفسهم الاحتكار مثل الوزير طلائع بن رُزيك[68] الذي احتكر الغلات الزراعية في عام 555هـ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار مما أضر باقتصاد البلاد[69]. وعندما تتدخل الدولة لمعالجة الاضطرابات الاقتصادية ينتج عن ذلك التدخل رخاءٌ اقتصادي فتنتعش الأسواق بسبب انخفاض في أسعار السلع والبضائع وتوفرها في الأسواق بكميات كبيرة بعد اختفائها على أيدي التجار وهذا ما يؤكده المقريزي[70] قائلاً:"ولما دخلت سنة أحدى وستين وثلاثمائة أنحل السعر فيها وأخصبت الأرض وحصل الرخاء".

وقد وصفت أسعار أسواق القاهرة بأنها مرتفعة مقارنةً باسعار أسواق الفسطاط، وسبب ذلك وقوع مدينة القاهرة على مسافة بعيدة عن نهر النيل ،الأمر الذي يعني أن مصاريف نقل السلع إليها أكثر من مصاريف السلع المنقولة إلى الفسطاط، وهذا من

دون شك يؤثر على انسيابية حركة السلع الواردة إلى أسواقها، وإلى ذلك يشير أبي الفداء[71] قائلاً :"القاهرة ليست على شط النيل بل في شرقيه، والفسطاط على حافة النيل، وهو محط واقلاع للمراكب،وبسبب ذلك صار الفسطاط أكثر رزقاً وأرخص أسعاراً من القاهرة".

ومهما يكن من أمر فإن حركة الأسعار داخل الأسواق شملت السلع كافة سواءً أكانت سلعاً غذائية أم غيرها من السلع المعيشية كالأمتعة والملابس، وقد تحركت كلٌ من هذه السلع في أتجاهين متعاكسين وقت حدوث الأزمات الاقتصادية، فبينما ترتفع أسعار السلع الغذائية تنخفض قيمة الامتعة وما شابهها لأنها تتأثر بقوانين العرض والطلب، وهو طلب بطبيعته غير مرن فترتفع الأسعار وبالمقابل تتجه كميات النقود الموجودة بأيديّ الناس لشراء الأغذية، ويعرض الناس أمتعتهم لتأمين النقود اللازمة للغذاء وأمام كثرة المعروض من الأمتعة وقلة الطلب عليها تنخفض الأسعار[72].

ثالثاً: المكوس

تعُد المكوس مورداً هاماً من موارد الدولة المالية، لذلك أهتم الفاطميون كجزء من سياستهم الاقتصادية بفرضها بكميات كبيرة على التجارة والصناعة "السلع والبضائع الواردة إلى الأسواق" لاسيما في المرحلة الأخيرة من عمر هذه الدولة وذلك تعويضاً عن نقص خراج الأرض[73] الذي تراجع بشكل ملفت للنظر في هـذه المدة بسبب ضعف الخلافة الفاطمية ووقوعها تحت سيطرة الوزراء من جهة وتنافسهم للسيطرة على شؤون الحكم من جهة اخرى فقد استعملت الدولة أسلوب فرض الضرائب بكثرة لمواجهة نفقاتها المتمثلة بدفع رواتب الموظفين والأجناد وكان المبدأ الذي سارت عليه هذه الدولة في تنظيمها المالي هو أن يُخصص كل إيراد لنفقةٍ معينة، فالخراج مثلاً خُصص للأنفاق على الأجناد وأرباب الوظائف في الدولة، لكن النقص الذي حصل في مقدار الخراج دفع الدولة إلى استعمال المكوس بدلاً من الخراج لتغطية نفقاتها[74].

لكن استعمال الدولة لهذه السياسة الاقتصادية ترك آثاراً كبيرة على واقع الأسواق الاقتصادي لاسيما أسواق القاهرة، كانت أغلبها آثاراً سلبية، وذلك لأن فرض الضرائب الباهظة على الباعة والتجار في الأسواق، يؤدي إلى ظهور حالة اختفاء السلع والبضائع،

وبالتالي ينتج عن ذلك كساد الأسواق، وتوقف حركة البيع والشراء، وعندما تُرفع الضرائب عن الأسواق ، ينتج عن ذلك توفر الغلال والسلع والبضائع فيها وبكمياتٍ كبيرة ، ومثال ذلك ما حدث في عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله(411-427هـ / 1020-1035م) عندما أمر برفع المكوس في عام 415هـ بعد أن أعادتها عمته الأميرة ست المُلك ذكر المسبحي[75] "نزل دواس بن يعقوب من القاهرة ومعه سجل قد كُتب بحطيطة جميع المكوس من سواحل مصر عن سائر أصناف الغلات عن أهلها رفقاً من أمير المؤمنين برعيته، وأن توضع مكوسها عما يرد منها إلى سواحل مصر.. وأصبحت الأخباز متوفرة وكثيرة في الأسواق، وبيع القمح حساب ثلاثة دنانير غير ربع للتليس، والخبز السميد رطلين بدرهم .. وظهر الخبز والدقيق في الأسواق".

نتج عن استعمال الدولة لمثل تلك السياسة الاقتصادية استقرارا لأوضاع السوق، فقد توفرت الغلال والسلع والبضائع فيها.

ومن ناحية أخرى فإن عملية فرض الضرائب على الأسواق ادت إلى ارتفاع أسعار السلع وقد وصلت واردات الضرائب المفروضة على أسواق القاهرة الى مبلغ مائة ألف دينار،وهذا ما أشار المقريزي[76]:" أن المكوس التي جُبيت بمدينة القاهرة .. بلغت قيمتها مائة ألف دينار في السنة"، حتى أنها شملت كل السلع والبضائع الواردة إلى الأسواق.

ومما لاشك فيه أن فرض ضرائب عالية على السلع الواردة إلى الأسواق يترك آثاراً سيئة عليها وهذا الأمر سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والبضائع ويتضرر من جراء استعمال مثل تلك السياسة البائع والمشتري على حدٍ سواء، إذ أن الأول سيضطر في مثل هذه الحالة على رفع أثمان السلع والبضائع لجمع نفقات الضرائب ودفعها للدولة، وهذا الأمر سيترك تأثيراً على المشتري الذي يضطر في كثير من الأحيان إلى الاقتصار على شراء الضروريات، المتمثلة بالأقوات[77].

وكان من نتائج فرض الضرائب الكبيرة أن تقفز الأسعار، كذلك قيام الباعة والتجار باللجوء إلى الغش في الموازين والمكاييل، ونوع المبيعات، لتعويض الأموال التي يدفعونها للدولة كضرائب من ناحية ، ومن ناحيةٍ أخرى لرغبتهم في تحقيق المزيد من الارباح[78].

وقد حدث مثل هذا الأمر في أسواق الدولة الفاطمية، إلا أنّها لم تترك الوضع دون معالجة، بل كانت تلجأ إلى إجراءات صارمة تصل إلى حد العقوبة لمن يسلك مثل هذا السلوك الضار من الباعة والتجار فقد طبق الخليفة العزيز بالله(365-386هـ/975-996م) ذلك الأجراء الردعي بحق هؤلاء ما ذكره المقريزي[79] في عام 386هـ بقوله:" كثر بخس الباعة في البيع من المكاييل والموازين فكُتب سجلٌ في الأسواق بالنهي عن ذلك، وخُوفوا بأن من وجدت عنده صنجة أو كيل أو ميزان بعد ثلاث وفيها عيب حلت به العقوبة؛ كائناً من كان من ساكن في عقار الدواوين الخاصة والأملاك ، أوفي رباع أحد من خواص الدولة ، أو ظهر عليه بأن بخس الناس أو غش".

الخاتمة:

اهتمت الدولة الفاطمية اهتماما كبيرا في تخطيط وبناء الأسواق كجزء من سياستها الاقتصادية لاسيما أسواق القاهرة، فعملت على تنظيم أماكنها والحوانيت الموجودة فيها،ولغرض استكمال مقومات التكامل الاقتصادي، فقد وفرت الدولة متطلبات الراحة والخدمات للتجار، وحرصت الدولة في أقامة الوكالات التجارية والفنادق والقيساريات. وحرصت على أقامة الأسـواق بالقـرب من المساجد، بحسب تخصصها وحاجة المصلين إليها. فقد أرتبط الجانب الاقتصادي ارتباطا وثيقاً بالجوانب الأخرى، لذلك فإن الاستقرار الاقتصادي قد أنعكس على واقع المجتمع سياسياً واجتماعياً وعسكرياً. وقد أهتم الخلفاء الفاطميون بالنظام النقدي اهتماما كبيراً وأتضح ذلك من خلال سك نقود جديدة، مثلت صفة الدولة وشعارها، فضلاً عن اهتمامهم ببناء دور خاصة بضرب العملة الفاطمية، والتي عرفت "دور الضرب" في جميع أنحاء مصر في تلك المدة. كان الهدف من استعمال سياسة التسعير، الحفاظ على مستوى أسعار السلع داخل الأسواق، إلا ان أغلب استعمالها كان وقت حدوث الأزمات، ولذلك فإن هذه السياسة تُعّد واحدة من الأساليب التي انتهجتها الدولة الفاطمية لمواجهة الأزمات الاقتصادية وبالرغم من أن الضرائب تمثل مورداً هاماً من موارد الدولة المالية إلا إنّها كانت تسارع إلى الغائها في بعض الأحيان، وقت حدوث الأزمات الاقتصادية، لغرض مراعاة الناس وتيسيراً لأمورهم.

الهوامش:

(1) راشد البراوي، حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، القاهرة، 1948،ص73.
(2) آدم متز، الحضارة الإسلاميبة، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة، ج 2، ص261
(3) سرور، محمد جمال الدين، مصر في عصر الدولة الفاطمية، القاهرة، د.ت، ص136
(4) الأدفوي، جعفر بن ثعلب، (ت:748هـ/1347م) الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة باعلى الصعيد، ط1، المطبعة الجمالية، مصر، 1331هـ، ص 11.10.
(5) راشد البراوي، حالة مصر الاقتصادية، ص98.
(6) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، القاهرة، د.ت، ج3، ص400.
(7) القلقشندي، ابو العباس احمد بن علي (ت:821هـ/1418م) صبح الأعشى في صناعة الانشا، القاهرة، 1983م، ج3، ص305. 306
(8) راشد البراوي، حالة مصر الاقتصادية، ص169.
(9) المقريزي، تقي الدين احمد بن علي (ت:845هـ) المواعظ والأعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف "الخطط المقريزية"، ط1، بيروت 1988م، ج 1، ص100.
(10) آدم متز، الحضارة الإسلامية ، ج 2، ص 296.
(11) ناصر خسرو، أبو معين علوي، (ت:481هـ/1088م)، سفرنامة، ترجمة يحيى الخشاب، ط2، القاهرة، 1993م، ص70.
(12) سرور، مصر في عصر الدولة الفاطمية، ص139.
(13) المقريزي، الخطط، ج 1، ص465.
(14) آدم متز، الحضارة الإسلامية، ج 2، ص296.
(15) المقريزي، الخطط، ج 1، ص465.
(16) المقريزي، الخطط، ج 1، ص433.
(17) آدم متز، الحضارة الإسلامية، ج 2، ص296.
(18) سرور، مصر في عصر الدولة الفاطمية، ص139.
(19) المقريزي، ج1، ص226.
(20) راشد البراوي، حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، ص199.
(21) سرور، مصر في عصر الدولة الفاطمية، ص139.
(22) راشد البراوي، حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، المرجع السابق، ص199.
(23) ناصر خسرو، سفر نامه، ص58- 59.

(24) راشد البراوي، حالة مصر الاقتصادية، ص199-200.

(25) راشد البراوي، حالة مصر الاقتصادية، ص213.

(26) راشد البراوي، حالة مصر الاقتصادية، ص213، 243.

(27) Heyd, Histoire du commerce du Levant au Moyen Age, Tome 1, p. 391.

(28) Ibid.p.58.

(29) المقريزي، الخطط، ج 2، ص93.

(30) المقريزي، الخطط، ج2، ص87.

(31) المقريزي، الخطط، ج 2، ص86.

(33) المقريزي، الخطط، ج 2، ص87.

(34) راشد البراوي، حالة مصر الاقتصادية، ص271 -272.

(35) تعددت دور الطراز في مصرومن الثياب المعروفة ايضاً ثياب تصنع من الكتان الناعم الرقيق تعرف القصب الملون؛ كذلك ثياب الدبيقي نوع من الأقمشة الحريرية المزركشة، التي كانت تصنع في دبيق، ودبيق هي قرية من قرى مصر، تقع بين الفرما وتنيس. وكان لا يرتدي هذا النوع من الثياب إلا الملوك والأمراء واصحاب المناصب العالية، ينظر:ابن مماتي،سعيد بن المهذب(ت:606هـ)، قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، ط1،(القاهرة،1991م)، ص330-331؛ ياقوت الحموي، ياقوت بن عبد الله، (ت626هـ/1228م) معجم البلدان، بيروت،1977م، ج2، ص438.

(36)) المقريزي، الخطط، ج3، ص172.

(37) أراضي اللواق: تشمل البساتين والمزروعات في القاهرة ، وكانت هذه الأراضي خالية من البناء. ينظر: المقريزي، الخطط، ج3، ص210.

(38) باب البحر: ويسمى باب الريح ، بناه الأفضل بن بدر الجمالي (487-515هـ/1094-1121م)، على شكل سور على البستان الذي يعرف بالبستان الكبير، وهو أحد بساتين الجيوشية عرف بهذا الاسم نسبة الى الوزير بدر الجمالي. ينظر: ابن عبد الظاهر، أبو الفضل عبد الله (ت:692هـ)، الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة، تحقيق: أيمن فؤاد سيد،ط1، (القاهرة، لا.ت) ص128،139.

(39) المقص: اسم قرية تقع على ساحل نهر النيل ، كانت تعرف في عصر ما قبل الإسلام باسم أم أدنين وسمي في ما بعد بهذا الاسم، وذلك لأن المكاس كان يستخرج منهاثم عربت هذه الكلمة فأصبحت مقس. ينظر : ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص175؛ ابن عبد الظاهر، الروضة البهية، ص125-126.

(40) الحسن بن محمد بن الوزان، (ت في حدود القرن العاشر الهجري)، وصف افريقيا، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، بيروت، 1983م، ج2، ص204-205.

(41) بين القصرين: عبارة عن محلة كبيرة في القاهرة تقع بين القصرين الشهيرين هما القصر الخليفي الكبير او ما يسمى بالقصر الشرقي، الذي بناه جوهر الصقلي قائد الخليفة المعز لدين الله ، والقصر الصغير او القصر الغربي، الذي أنشأه الخليفة العزيز بالله، وخصص فيما بعد لإقامة الأميرة ست المُلك. ينظر: المقريزي، الخطط ،ج3، ص53.

(42) قصدير: عنصر فلزي فضي اللون، له قابلية عالية للبسط يمكن معها طرقه الى اوراق رقيقة جداً تستخدم لتغليف كثير من المواد الغذائية. ينظر: مصطفى، إبراهيم واخرون، المعجم الوسيط ، ط2، القاهرة، 1973م، ج2، ص738.

(43) المقايضة: عملية إعطاء سلعة وأخذ أخرى عوضاً عنها. ينظر: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت:711هـ/1311م) لسان العرب، قم،1405هـ ،ج7، ص225.

(44) الضمور، حاتم نايل، الأسواق في بلاد الشام في صدر الإسلام، عمان، 2009م، ص252.

(45) المثاقيل: لغةً كُل ما يوزن به قليلاً كان او كثيراً وصار في عرف الناس اسم للدينار ووزن 82 حبة وثلاثة اعشار الحبة، ينظر: المقريزي، الأوزان والأكيال الشرعية، تحقيق: سلطان بن هليل بن عيد المسمار،ط1، بيروت،1997م، ص62.

(46) حسن ابراهيم حسن، الدولة الفاطمية في المغرب ومصر وسورية وبلاد العرب ،ط2، القاهرة، 1958م، ص604-605.

(47) صبح الأعشى، ج3، ص442.

(48) يقصد بالنقرة القطعة المذابة والمصنوعة من الفضة ، وتُكون الفضة ثلثي درهم النقرة ، أما الثلث الباقي فيتكون من النحاس. ينظر: المناوي، محمد حامد، النقود والمكاييل والموازين، تحقيق: رجاء محمود السامرائي، بغداد،1981م، ص108.

(49) تكون نسبة النحاس اعلى من نسبة الفضة، وقد تعامل بها أهل الفسطاط والقاهرة والإسكندرية، لذلك عرفت بنقد مصر، وقد اطلق عليه أهالي الإسكندرية تسمية ورقة. للمزيد ينظر: المقريزي، اغاثة الامة بكشف الغمة، تحقيق، كرم حلمي فرحات، ط1، مصر،2007م، ص140.

(50) القلقشندي، صبح الأعشى، ج3، ص343.

(51) حسن، تاريخ الدولة الفاطمية، ص605.

(52) محمد، محمد، عبد الرحمن فهمي، النقود العربية ماضيها وحاضرها، القاهرة ،1964م، ص62.

(53) أتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق محمد حلمي محمد أحمد، القاهرة، 1971م، ج1، ص122.

(54) محمد، النقود العربية، ص62-63.

(55) رسائل المقريزي، تحقيق: رمضان بدري وأحمد مصطفى،ط1، القاهرة، 1998م، ص169.

(56) النقود والمكاييل، ص100.

(57) ابو بكر بن عبد الله الدواداري،(ت:735هـ/1334م) كنز الدرر وجامع الغرر المسمى" الدرة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية"، تحقيق صلاح الدين منجد، القاهرة، 1961م ،ج6، ص275.

(58) اغاثة الامة، ص90-91.

(59) الصاوي، أحمد السيد، مجاعات مصر الفاطمية "أسباب ونتائج "،القاهرة ،1988م، ص168-169.

(60) سيد، أيمن فؤاد، الدولة الفاطمية في مصر "تفسير جديد"، ط1، القاهرة، 1992م، ص318.

(61) ماجد، عبد المنعم، نظم الفاطميين ورسومهم في مصر ،ط2، القاهرة، 1973م، ج1، ص129.

(62) المقريزي، اغاثة الامة، ص57.

(63) الاحتكار: هو جمع الطعام ونحوه مما يؤكل واحتباسه وانتظار وقت الغلاء به. ينظر: ابن منظور، لسان العرب،ج4، ص208.

(64) سعيد ومحمد، نضال حميد وهيفاء عاصم، الأزمات الاقتصادية التي أصابت مصر في خلافة المستنصر بالله الفاطمي(427-487هـ/1035-1094م)، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد/2، بغداد، 2008م، ص543.

(65) اغاثة الامة، ص88-89.

(66) هو اسم الذي يدخل بين البائع والمشتري متوسطاً لإمضاء البيع. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص380.

(67) محمد بن عبيد الله بن أحمد،(ت420هـ/1029م) أخبار مصر، تحقيق: أيمن فؤاد سيد وتياري بيانكي، القاهرة ، د. ت، ج4، ص15-16.

(68) طلائع بن رزيك: الملك الصالح طلائع بن رزيك الأرمني المصري أصله من المغرب على مذهب شيعة العراق، وفد على مصر وتقرب من خلفائها فولوه منية أبي الخصيب الواقعة في الصعيد الأعلى. ينظر: ابن خلكان، أحمد بن علي أحمد،(ت:681هـ/1282م)وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق محمد عبد الرحمن

المرعشلي، ط1، بيروت، 1997م ،ج1، ص437؛ الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان،(ت:748هـ/1347م) العبر في خبر من غبر، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني ، ط1، بيروت،1985م، ج3، ص26؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، ج3،ص248.

(69) المقريزي، اتعاظ الحنفا،ج3، ص244

(70) اغاثة الامة، ص89.

(71) أبو الفداء، أسماعيل بن محمد بن عمر،(ت:732هـ/1331م) تقويم البلدان،ط1، القاهرة ،2007م، ص118.

(72) الصاوي، مجاعات مصر، ص157.

(73) الصاوي، مجاعات مصر، ص146.

(74) ماجد، نظم الفاطميين،ج1، ص123-124.

(75) اخبار مصر،ج4، ص196.

(76) الخطط،ج1، ص195-197

(77) قاسم، قاسم عبدة، أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك، القاهرة، 1978م، ص44.

(78) قاسم، أسواق مصر، ص43-44.

(79) اتعاظ الحنفا،ج1، ص280.

Market Economy in Egypt in the Fatimid Era (358-567 A.H / 968-1171 A.D.)

Dr. Enas Imad Abd UL Monam
Mustansiriyah University / College of Arts
dr.enasemad2k19@gmail.com

Keywords: Economy. Egypt. Fatimid Era

Summary:

The emergence of the concept of the market was associated with the development of economic activities and trade operations resulting from the division of business, so man relied on production in order to satisfy his needs within the family unit and micro-society, and with the passage of time the productive human capabilities increased, which led to the emergence of a surplus in the economy that contributed to the discovery of the concept of barter (Swap) between goods before money is used in the advanced stages. The importance of the market in Egypt dates back to the Fatimid era in order to demonstrate its economic impact on the country's prosperity and economic prosperity. As the caravans of merchants came and went carrying the products of the East and the West, markets were established full of various commodities, and measurements, hotels, khans, commercial agencies and other economic institutions were established. The markets formed the honest woman to the reality of the market economy, considering that markets, with the human density they contain, are an indicator that shows the extent of the country's prosperity and depression, security and discipline, or chaos and turmoil. All this gives an indication of the state's strength and control or its weakness and weakness.